



الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة ٩٣

الثلاثاء، ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الساعة ١٥/١٠

نيويورك

الحاضر الرسمية

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا)

خلال الجزء الثاني من دورة الجمعية العامة الثالثة والستين المستأنفة في الفترة من ١١ أيار/مايو إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، عقدت اللجنة الخامسة ١٥ جلسة رسمية والعديد من الجلسات غير الرسمية وجولات المشاورات غير الرسمية، والمشاورات غير الرسمية الجانبية. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٣/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، تم تكريس الجزء الثاني من الدورة المستأنفة للجنة الخامسة أساسا للنظر في تمويل بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وقضايا حفظ السلام المرتبطة بها. ونظرت اللجنة في تمويل ١٨ بعثة لحفظ السلام، وبنود حفظ السلام ذات الصلة ومسائل أخرى.

وفيما يتعلق بالبند الفرعي (ب) المعنون "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام" من البند ١١٦ من جدول الأعمال المعنون "التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات"، توصي اللجنة، في الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/63/637/Add.1،

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد يانيس - بارنوفو (إسبانيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

تقارير اللجنة الخامسة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): تنظر الجمعية العامة الآن في تقارير اللجنة الخامسة بشأن البنود ١١٦ و ١١٨ و ١٢١ و ١٣٢ و ١٣٦ و ١٣٨ و ١٤٩ و ١٥٧ و ١١٧ من جدول الأعمال.

أرجو من مقرر اللجنة الخامسة، السيد باتريك شواسوتو، ممثل الفلبين أن يعرض تقارير اللجنة الخامسة على الجمعية في بيان واحد.

السيد شواسوتو (الفلبين) (مقرر اللجنة الخامسة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني اليوم أن أقدم للجمعية العامة تقارير اللجنة الخامسة التي تتضمن توصيات بشأن المسائل التي تطلبت اتخاذ إجراء خلال الجزء الثاني من دورة الجمعية العامة الثالثة والستين المستأنفة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



البند ١٤٤ من جدول الأعمال، المعنون "قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان"، اعتمدت اللجنة الخامسة جميع مشاريع الاقتراحات بدون تصويت.

وتُقدم تقارير اللجنة الخامسة في إطار بنود جدول الأعمال التالية: البند ١٣٣ المعنون "تمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي"؛ والبند ١٣٤ المعنون "تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار"؛ والبند ١٣٥ المعنون "تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص"؛ والبند ١٣٦ المعنون "تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية"؛ والبند ١٣٨ المعنون "تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي"؛ والبند ١٣٩ المعنون "تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا"؛ والبند ١٤٠ المعنون "تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا"؛ والبند ١٤١ المعنون "تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي"؛ والبند ١٤٢ المعنون "تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو"؛ والبند ١٤٣ المعنون "تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا"؛ والبند ١٤٤ المعنون "تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط"، بما في ذلك البند الفرعي (أ) المعنون "قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك"؛ والبند ١٤٥ المعنون "تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون"؛ والبند ١٤٦ المعنون "تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان"؛ والبند ١٤٧ المعنون "تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية"؛ والبند ١٤٨ المعنون "تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور"؛ والبند ١٤٩ المعنون "تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد"؛ والبند ١٥٧ المعنون "تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)".

فيما يتعلق بالبند الفرعي (ب) من البند ١٤٤ من جدول الأعمال، المعنون "قوة الأمم المتحدة المؤقتة في

الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الذي اعتمدته اللجنة دون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١١٨ من جدول الأعمال، المعنون "الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩"، في الفقرة ٦ من الوثيقة A/63/648/Add.6، توصي اللجنة الخامسة الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار معنون "التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدية الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن"، اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٢١ من جدول الأعمال، المعنون "خطة المؤتمرات"، توصي اللجنة في الفقرة ٦ من تقريرها الوارد في الوثيقة A/63/638/Add.1، بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع قرار معنون "تقديم الوثائق في حينها"، اعتمدته اللجنة بدون تصويت.

وتوصي اللجنة الخامسة في تقريرها بموجب البند ١٣٢ من جدول الأعمال، المعنون "الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام"، الوارد في الوثيقة A/63/894، الجمعية العامة باعتماد ثلاثة مشاريع قرارات ومشروع مقرر شفوي: مشروع القرار الأول، المعنون "معدلات سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات"، ومشروع القرار الثاني، المعنون "تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي بإيطاليا"، ومشروع القرار الثالث، المعنون "حساب دعم عمليات حفظ السلام"، ومشروع المقرر الشفوي، المعنون "عمليات حفظ السلام المغلقة". واعتمدت كل تلك المشاريع بدون تصويت.

وفيما يتعلق بمشاريع الاقتراحات بشأن تمويل عمليات حفظ السلام، أود أن أبلغ الجمعية العامة بأنه، باستثناء مشروع القرار المقدم في إطار البند الفرعي (ب) من

وتحذر الإشادة بالسيد موفسيس أبلان، أمين اللجنة الخامسة بالنيابة، والسيد ويرياتو سوميترو، نائبه القدير والدؤوب للغاية، والسيدة كاثرين دورنين والسيد بول دايسنتشوك والسيد مارك لاتريكيه والسيدة آنا بورغي.

وأخيرا وليس آخرا، أود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى السيدة سوزان ماكورغ، رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، التي يقدر المكتب تعاونها خلال الأوقات العصيبة تقديرا كبيرا. وأعرب عن أصدق آيات التقدير وأطيب التمنيات لجميع المسؤولين الآخرين الذين حظيت بشرف العمل معهم خلال هذه الدورة المستأنفة التاريخية.

وأود أن أختتم بياني باقتباس مثل صيني يتضمن كلمات حكيمة لتوجيه اللجنة في عملها مستقبلا: تبدو صورة الطرفين سيئة عندما يتدافعان للوصول إلى شيء ما؛ ولكنهما يفوزان معاً بتقديم بعض التنازلات. أتمنى لجميع الأعضاء عطلة صيفية طيبة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أشكر مقرر اللجنة الخامسة على بيانه.

إذا لم يكن هناك اقتراح مقدم في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية اليوم. تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): لذلك ستقتصر البيانات على تعليقات التصويت. وقد أوضحت الوفود مواقفها إزاء توصيات اللجنة الخامسة في اللجنة وهي مبينة في المحاضر الرسمية ذات الصلة. وأود أن أذكر الوفود بأنه، بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، وافقت الجمعية العامة على:

لبنان“، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/63/905. وقد قررت اللجنة الإبقاء على الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرات ٤ و ٥ و ١٥ من المنطوق بتصويت واحد مسجل بأغلبية ٧٤ صوتا مقابل ٥ أصوات مع امتناع ٤٥ عضوا عن التصويت. وفي الفقرة ١٢ من ذلك التقرير، توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار في مجموعه، الذي اعتمدته اللجنة بتصويت مسجل بأغلبية ١٢٥ صوتا مقابل صوتين وعدم امتناع أي عضو عن التصويت.

في إطار البند ١١٧ من جدول الأعمال، المعنون “استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة“، معروض على اللجنة مشروع مقرر، معنون “المسائل المرجأة للنظر فيها مستقبلا“، واعتمدته اللجنة أيضا بدون تصويت وهو معروض على الجمعية في الفقرة ٥ من الوثيقة A/63/649/Add.2.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود مرة أخرى أن أشكر الوفود على روح التعاون والمرونة التي أبدتها في إجراء المفاوضات المعقدة خلال هذا الجزء الثاني من الدورة المستأنفة، الذي ينطوي على تحديات صعبة. وأغتني هذه الفرصة لأشكر السفير غابور برودي، رئيس اللجنة الخامسة، على قيادته للجنة. وأود أيضا أن أشكر زملائي أعضاء المكتب، السفير محمد عبد المنان والسيد أوليفيو فيرمين والسيد هنريك راسبرانت، على زمالتهم وصدقتهم التي جعلت العمل الصعب هينا في النهاية.

وباسمنا جميعا، أود أيضا أن أعرب عن امتنان اللجنة العميق لجميع ممثلي الأمانة العامة الذين بذلوا جهدا جهيدا معنا خلال المفاوضات الطويلة والمضنية، وبخاصة من يتعاملون مع المسائل المتعلقة بتمويل حفظ السلام. وأود أيضا أن أنوه بصفة خاصة بأمانة اللجنة الخامسة لما بذلته من جهود شاقة في خدمة اللجنة خلال هذه الدورة المطولة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٦ من جدول الأعمال.

البند ١١٨ من جدول الأعمال (تابع)

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/648/Add.6)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار، المعنون "التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعدية الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي أذنت بها الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو كلاهما." اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/٢٨٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٨ من جدول الأعمال.

البند ١٢١ من جدول الأعمال (تابع)

خطة المؤتمرات

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/638/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار، المعنون "تقديم الوثائق في حينها"، لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

"أن تقتصر الوفود قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة".

وأود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضاً، تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نشرع في البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين أننا سنمضي في البت في مشاريع القرارات والمقررات بنفس الطريقة التي اتبعتها اللجنة الخامسة، ما لم تُخطر الأمانة العامة مسبقاً بخلاف ذلك. وهذا يعني أنه حيثما كانت هناك تصويتات منفصلة أو مسجلة فإننا سنفعل نفس الشيء. كذلك يحذوني الأمل في أن نعمل بدون تصويت التوصيات التي اعتمدها اللجنة الخامسة بدون تصويت.

البند ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/637/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/٢٤٦ ب).

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الثالث من دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٢٨٧/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): مشروع المقرر عنوانه "عمليات حفظ السلام المغلقة". وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر من دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تختتم الجمعية هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٢ من جدول الأعمال.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال

تمويل عملية الأمم المتحدة في بوروندي

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/895)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٨٨/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٣ من جدول الأعمال.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٨٤/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢١ من جدول الأعمال.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/894)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): معروض على الجمعية ثلاثة مشاريع قرارات أوصت اللجنة الخامسة باعتمادها في الفقرة ١٤ من تقريرها ومشروع مقرر أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ١٥ من نفس التقرير. نبت الآن في مشاريع القرارات من الأول إلى الثالث وفي مشروع المقرر.

مشروع القرار الأول عنوانه "معدلات سداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات". وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار من دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٢٨٥/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): مشروع القرار الثاني عنوانه "تمويل قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي بإيطاليا". وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار الثاني من دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٢٨٦/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): مشروع القرار الثالث، المعنون "حساب دعم عمليات حفظ السلام". وقد

تقرير اللجنة الخامسة (A/60/896)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/٢٨٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تختتم الجمعية هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٤ من جدول الأعمال.

البند ١٣٥ من جدول الأعمال

تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/897)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/٢٩٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تختتم الجمعية هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٥ من جدول الأعمال.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال

تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/898)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/٢٩١).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تختتم الجمعية هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٦ من جدول الأعمال.

البند ١٣٨ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/899)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٧ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/٢٩٢).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٨ من جدول الأعمال.

البند ١٣٩ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/646/Add.2)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٩٤/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤١ من جدول الأعمال.

البند ١٤٢ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/902)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٩٥/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا الذي يرغب في التكلم تعليلاً للموقف بعد اتخاذ القرار ٢٩٥/٦٣.

السيد ستار سيفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعبر عن ارتياح صربيا إزاء إنشاء ثلاث وظائف من الفئة الفنية في مكتب الممثل الخاص للأمين العام حسبما تنص الفقرة ١١ من القرار ٢٩٥/٦٣. والهدف من تلك الوظائف هو كفالة التنسيق والتعاون بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وفقاً للولاية التي حددها مجلس الأمن، وبخاصة كجزء من إطار موقف الحياد المنصوص عليه في قرار المجلس ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وأود أن أوضح أن إنشاء تلك الوظائف الثلاث سيملاً الفراغ في مسألة التنسيق والتعاون بين البعثتين، حيث أن تقرير الأمين العام (A/63/803) لم يحدد الآليات والموظفين

اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٥٧/٦٣ بـ).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٣٩ من جدول الأعمال.

البند ١٤٠ من جدول الأعمال

تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/900)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٩٣/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٠ من جدول الأعمال.

البند ١٤١ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/901)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار المعنون "تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك". لقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟ اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٩٧/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١٤٤ من جدول الأعمال.

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/905)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ١٢ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار، المعنون "تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان". طلب إجراء تصويت منفصل واحد على الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرات ٤ و ٥ و ١٩ من منطوق مشروع القرار. هل يوجد اعتراض على هذا الطلب؟ لا يوجد أي اعتراض.

سأطرح للتصويت الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار والفقرات ٤ و ٥ و ١٩ من المنطوق، وهي الفقرات التي طلب إجراء تصويت منفصل واحد عليها.

أجرى تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، الجزائر، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بنن، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، شيلي، الصين، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية،

والموارد بشكل كاف ولكنه أشار إلى هذه المسألة بعبارات مجردة. ولذلك نتوقع أن يكون للوظائف المنشأة حديثاً دور واضح ومحدد جيداً، ولا سيما بخصوص التنسيق المتعلق بالوظائف الثلاث الأساسية لبعثة الاتحاد الأوروبي: القيام بأعمال الشرطة والعدالة والجمارك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٢ من جدول الأعمال.

البند ١٤٣ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/903)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟ اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٩٦/٦٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٣ من جدول الأعمال.

البند ١٤٤ من جدول الأعمال

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/904)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في

تقرر الإبقاء على الفقرة الرابعة من مشروع القرار والفقرات ٤ و ٥ و ١٩ من منطوقه بأغلبية ٧٥ صوتا مقابل ٦ أصوات، مع امتناع ٤٦ عضوا عن التصويت.

وبعد ذلك أبلغ وفدا كولومبيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة الأمانة العامة أنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): سأطرح مشروع القرار في مجموعه للتصويت الآن. طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بنن، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، بروندي، الكامبيون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، ليبيريا، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف،

إكوادور، مصر، إريتريا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ماليزيا، ملديف، مالي، المكسيك، منغوليا، المغرب، ميانمار، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تونس، جمهورية تروانبا المتحدة، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي

المعارضون:

أستراليا، كندا، إسرائيل، نيوزيلندا، ترينيداد وتوباغو، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون:

ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، الكامبيون، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاوس، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، موناكو، جبل الأسود، هولندا، بنما، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

المتحدة المؤقتة في لبنان (القرار ٢٩٨/٦٣)، وذلك استنادا للمبدأ الذي دأبنا على تأكيده وهو أن مسؤولية تمويل هاتين القوتين يجب أن تتحملها إسرائيل، الطرف المعتدي والسلطة القائمة بالاحتلال، التي تسببت بإنشائهما. ويأتي موقفنا هذا انسجاما منا مع المبادئ الأساسية الواردة في قرار الجمعية العامة ١٨٧٤ (د-٤) المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٦٣.

السيدة إيلون شاحار (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أعرب عن تأييد إسرائيل الكامل لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تشارك في بعثة مهمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) في مسعى لإضفاء الاستقرار على منطقتنا.

غير أنني أود أن أؤكد مجددا على موقف إسرائيل الثابت إزاء القرار ٢٩٨/٦٣ بالنظر إلى أنه يفتقر إلى الحياد الضروري وليست له أي سابقة. وللأسف، فإن هذا القرار تكرر لمناورة سياسية سنوية من جانب بعض الدول الأعضاء. فكل عام، تواصل دول أعضاء معينة تنفيذ جدول أعمال سياسي كرهه يسعى إلى إلقاء اللوم والتكلفة في الحادث المؤسف الذي وقع في قانا، لبنان، على إسرائيل بلا مواربة. ويحدث هذا التلاعب الدبلوماسي في حين يشهد العالم إعادة تسليح منظمة حزب الله الإرهابية التي تسببت في اندلاع الصراع في لبنان خلال التسعينيات من القرن الماضي وفي عام ٢٠٠٦.

وتعرضت إسرائيل للهجوم بصواريخ من لبنان في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير الماضيين. وتلك الهجمات، التي استهدفت مدنيين بشكل عرضي، انتهك واضح لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وهي تهدد أمن شعب إسرائيل واستقراره والمنطقة بأسرها. كما اكتُشفت صواريخ إضافية لم يتم إطلاقها في جنوب لبنان.

وما زالت أراضي لبنان تشهد أيضا عمليات قهريب لحساب حزب الله وقيامه ببناء هياكل أساسية إرهابية

مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، توغو، تونس، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أوروغواي، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

إسرائيل، الولايات المتحدة الأمريكية

اعتمد مشروع القرار في مجموعه بأغلبية ١٣٤ صوتا مقابل صوتين (القرار ٢٩٨/٦٣).

وبعد ذلك أبلغت وفود كولومبيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية ترازيا المتحدة الأمانة العامة أنها كانت تنوي التصويت مؤيدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): أعطى الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم تعليلا للتصويت بعد التصويت على القرار الذي اتخذ للتو.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية): انضم وفد بلادي إلى توافق الآراء بخصوص اعتماد القرار الخاص بتمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (القرار ٢٩٧/٦٣)، وصوت مؤيدا القرار المتعلق بتمويل قوة الأمم

الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تطالب إسرائيل بدفع ما يستحق عليها من تعويضات نتيجة قصفها لمقر القوات الدولية في قانا عام ١٩٩٦.

حقاً، إن قوة الأمم المتحدة تقوم بدور مهم في جنوب لبنان ولكنها لم تتمكن حتى الآن من القيام بكامل مهامها نظراً لاستمرار إسرائيل في انتهاكاتهما اليومية للأجواء اللبنانية، وهذا ما أشار إليه الأمين العام في تقاريره عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). كما تمنع إسرائيل وعلى الرغم من صراحة ما نص عليه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في استمرارها في احتلال القسم الشرقي من منطقة الغجر وعلى الرغم من جميع القرارات الدولية والتقارير بهذا الصدد.

لم يرغب وفد بلادي يوماً في تسييس قرار ذي طابع مالي تتم معالجته أمام اللجنة الخامسة. لم يكن وفد بلادي هو الذي سيس الموضوع، إنما الوفد الذي يعالج مسائل تتعلق بحوار وطني يجري حالياً في لبنان ويسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية اللبنانية، هذا الوفد هو الذي يسعى إلى تسييس هذا القرار وهذا ما ينأى عنه وفد بلادي. الهدف من القرار الذي اتخذته اللجنة هو تأمين الدعم الإداري والمالي لتمكين قوة الأمم المتحدة من القيام بمهامها، وهي من الأولويات في جدول أعمال الحكومة اللبنانية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١٤٤ من جدول الأعمال.

البند ١٤٥ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/906)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت

متطورة وفتاكة في الوقت الذي يرسخ وجوده بين السكان المدنيين وبالقرب من مرافق الأمم المتحدة. ويجب على الدول الأعضاء التي تقبل هذه المسائل أن تقف بصلافة في وجه من يشجعون الإرهاب ويحرضون عليه بشكل نشط ومن يسعون إلى اختطاف هذا القرار واستخدامه لبلوغ أهدافهم المسيسة.

وتود إسرائيل أن تذكر الأعضاء هنا اليوم بأن مشاريع قرارات اللجنة الخامسة ينبغي أن تكون ذات طابع فني. ومن أجل السلام وحفظ السلام في منطقتنا، يجب على اللجنة الخامسة والجمعية العامة رفض هذا النوع من التسييس الذي لا يؤدي سوى إلى تقويض المسائل المتعلقة بالميزانية والشؤون الإدارية ذات الصلة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي نجتمع هنا للتعامل معها.

السيدة زيادة (لبنان): لقد قام وفد بلادي بتعليل

موقفه من القرار بشأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أمام اللجنة الخامسة ولم نكن نرغب في أخذ الكلمة مرة ثانية إلا أننا وجدنا أنفسنا ملزمين بذلك، أولاً لتوضيح المسائل التالية:

يؤكد وفد بلادي تمسك الحكومة اللبنانية بما تقوم به قوة الأمم المتحدة بالتعاون مع الجيش اللبناني في منطقة جنوب لبنان ودعمها الكامل له، وذلك لدرء أي إمكانية لعدوان إسرائيلي متكرر ومتجدد على لبنان.

أما فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة، فإن وفد بلادي يعتبر أن مبدأ المسؤولية الجماعية عن تحمل تكاليف تمويل عمليات حفظ السلام لا يتناقض أبداً مع المبدأ العام للقانون الدولي بشأن مسؤولية كل دولة على حدة عن أعمالها الدولية الخاطئة ولعل أحداث قانا عام ١٩٩٦ تعتبر من الأعمال الدولية الخاطئة التي ارتكبتها إسرائيل ويفترض أن يحملها المجتمع الدولي المسؤولية كاملة بما فيها التعويض عن الأضرار المادية التي سببتها هذه الأعمال. لم تمثل إسرائيل إلى اليوم للقرارات الستة عشر السابقة الصادرة عن

اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/٢٩٩).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٥ من جدول الأعمال.

البند ١٤٦ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/787/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت باعتماده اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/٢٧٣ بـ).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٦ من جدول الأعمال.

البند ١٤٧ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/907)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/٣٠٠).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٧ من جدول الأعمال.

البند ١٤٨ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/647/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/٢٥٨ بـ).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تختتم الجمعية هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٨ من جدول الأعمال.

البند ١٤٩ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/788/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٦٣/٢٧٤ بـ).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تختتم الجمعية هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٧ من جدول الأعمال. وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في جميع تقارير اللجنة الخامسة المعروضة عليها.

أُغلق الجلسة الآن فيما ننتظر وصول رئيس جمهورية هندوراس.

عُلمت الجلسة الساعة ١١/٤٥ واستؤنفت الساعة ١٢/٤٥؛ والرئيس في مقعد الرئاسة.

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

مشروع القرار (A/63/L.74)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تشرع الجمعية العامة أولاً في البت في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/63/L.74 ونستمع بعدها إلى خطاب يليه فخامة السيد خوسيه مانويل سيلايا روساليس، رئيس جمهورية هندوراس.

أعطي الكلمة الآن لممثل هندوراس الذي سيتولى مشروع القرار A/63/L.74.

السيد رينا إدياكيز (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أحاطب الجمعية لعرض مشروع القرار A/63/L.74 بالنيابة عن البلدان التالية، التي شاركت في تقديم مشروع القرار: الأرجنتين، إكوادور، أنتيغوا وبربودا، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بليز، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السلفادور، شيلي، غواتيمالا، فترويلا (جمهورية - البوليفارية)، كوبا، كوستاريكا، المكسيك ونيكاراغوا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تختتم الجمعية هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤٩ من جدول الأعمال.

البند ١٥٧ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/789/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. نبت الآن في مشروع القرار. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٧٥/٦٣ بـ).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): بذلك تختتم الجمعية هذه المرحلة من نظرها في البند ١٥٧ من جدول الأعمال.

البند ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/649/Add.2)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): معروض على الجمعية مشروع مقرر أوصت اللجنة الخامسة باعتماده في الفقرة ٥ من تقريرها. نبت الآن في مشروع المقرر، المعنون "المسائل المؤجل النظر فيها إلى المستقبل". اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

”إذ يساورها بالغ القلق إزاء الانقلاب الذي وقع في جمهورية هندوراس في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩،

”وإذ يساورها بالغ القلق أيضا إزاء أعمال العنف ضد الموظفين الدبلوماسيين والمسؤولين المعتمدين في جمهورية هندوراس في انتهاك لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦١،

”وإذ تشير إلى مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي والاتفاقيات المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين،

”وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الإخلال بالنظام الدستوري والديمقراطي الذي عرض للخطر الأمن والديمقراطية وسلطة القانون، مما عرض للخطر سلامة المواطنين والأجانب في هندوراس،

”تدين الانقلاب الذي وقع في جمهورية هندوراس والذي أنهى النظام الديمقراطي والدستوري والممارسة الشرعية للسلطة في هندوراس وأقصى من الحكم رئيس البلد، دون خوسيه مانويل سيلايا روساليس، المنتخب بصورة ديمقراطية؛

”تطالب بإعادة حكومة رئيس الجمهورية دون خوسيه مانويل سيلايا روساليس، والسلطة الشرعية القائمة في هندوراس فورا وبدون شرط لكي يتمكن الرئيس من الوفاء بولايته التي انتخبه من أجلها شعب هندوراس بصورة ديمقراطية؛

”تقرر أن توجه نداء حازما وقاطعا إلى جميع الدول بعدم الاعتراف بأي حكومة خلاف حكومة الرئيس الدستوري، السيد مانويل سيلايا روساليس؛

ومشروع القرار موضع توافق آراء في الجمعية بهدف اعتماده بالتزكية.

وقد أجري عدد من التنقيحات في النص. أولا، أضيفت عبارة أخيرة في الفقرة ٢ بعد عبارة ”بدون شرط“. وينبغي إدراج العبارة التالية: ”لكي يتمكن الرئيس من الوفاء بولايته التي انتخبه من أجلها شعب هندوراس بصورة ديمقراطية“.

وينبغي أن يكون نص الفقرة ٣ الآن كما يلي:

”تقرر أن توجه نداء حازما وقاطعا إلى جميع الدول بعدم الاعتراف بأي حكومة خلاف حكومة الرئيس الدستوري، السيد خوسيه مانويل سيلايا روساليس“.

ستضاف فقرة ٤ جديدة وسيكون نصها كالتالي:

”تعرب عن تأييدها الثابت للجهود الإقليمية المبذولة وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة لحل الأزمة السياسية في هندوراس“.

يحدوني الأمل أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار A/63/L.74، بصيغته المنقحة شفويا، بالتزكية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب من الممثل الدائم لهندوراس أن يقرأ النص الكامل لمشروع القرار الذي ستبت الجمعية العامة فيه.

السيد ريينا إدياكيز (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): بعد أن قرأت فقط التعديلات التي أدخلت على الوثيقة المقدمة أصلا. سأقرأ الآن النص الكامل متضمنا التعديلات التي قرأها قبلا. مشروع القرار المعنون ”الحالة في هندوراس: انهيار الديمقراطية“.

”إن الجمعية العامة،

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/63/L.74، المعنون "الحالة في هندوراس: انهيار الديمقراطية"، بصيغته المنقحة شفويا. أود أن أعلن أن البلدان التالية انضمت الآن إلى قائمة مقدمي مشروع القرار: بربادوس، البوسنة والهرسك، الرأس الأخضر، غيانا، كندا، كولومبيا والولايات المتحدة الأمريكية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/63/L.74، بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/63/L.74 بصيغته المنقحة شفويا (القرار ٦٣/٣٠١).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): تستمع الجمعية الآن لخطاب يلقيه رئيس جمهورية هندوراس.

أُصطحب السيد خوسيه مانويل سيلايا روساليس، رئيس جمهورية هندوراس، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد خوسيه مانويل سيلايا روساليس، الرئيس الدستوري لجمهورية هندوراس، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس سيلايا روساليس (تكلم بالإسبانية): إن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للتو بالإجماع، بتصويت جميع البلدان الأعضاء في الجمعية بالموافقة، يعزز كرامة شعب هندوراس وبقية شعوب العالم بقوة ويشجعها على مواصلة الكفاح في سبيل المبادئ الوحيدة التي يؤكدها ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان؛ وفي سبيل القيم الأساسية للبشرية، وهي تحديدًا؛ الحق في الحياة والحرية والعدالة والكرامة الفردية والجماعية، وكذلك الحق في مشاركة المواطنين. وتتسم تلك المبادئ بغاية الأهمية في بداية القرن الحادي والعشرين، في وقت تتعقد فيه التحديات والظروف بشكل متزايد ولكنه وقت لدينا فيه أيضا قوة أكبر

"تعرب عن تأييدها الكامل للجهود الإقليمية المبذولة وفقا لأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة لحل الأزمة السياسية في هندوراس؛

"تطلب إلى الأمين العام أن يطلع الجمعية العامة أولا بأول على تطور الأوضاع في هذا البلد".

مرة أخرى، أمل أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويا، بالتزكية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفير هندوراس على قراءة النص الكامل لمشروع القرار المهم حقا والتاريخي.

سيجري تعميم نسخ من التنقيحات الشفوية في قاعة الجمعية العامة.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/63/L.74، بصيغته المنقحة شفويا. ونظرا لرغبة الأعضاء في الانتهاء بسرعة من النظر في هذا البند، أود استشارة الجمعية العامة في الشروع مباشرة في النظر في مشروع القرار A/63/L.74. وفي هذا الصدد، وبما أن مشروع القرار لم يعمم إلا صباح اليوم، سيتعين علينا عدم تطبيق الحكم ذي الصلة من المادة ٧٨ من النظام الداخلي، الذي ينص على ما يلي:

"لا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أي جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة".

ما لم أسمع اعتراضا على ذلك سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح.

تقرر ذلك.

البوليفاري للأمريكتين. وإضافة إلى ذلك، أعربت منطقة أمريكا الوسطى التي - تضم المكسيك وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وكولومبيا - رسمياً عن مواقفها في نفس السياق وبأقوى العبارات.

وأعربت أوروبا، من خلال رئاسة الاتحاد الأوروبي ووزير الخارجية الإسباني ورئيس الوزراء خوسيه لويس رودريغيث ثاباتيرو وجمالة ملك إسبانيا، عن نفس المواقف الاستشرافية في ما يتعلق بأي عمل عدواني يهاجم الديمقراطية والإرادة السيادية للشعب.

واليوم، بهذا القرار، الذي ينضم إلى القرارات التي اتخذها بلدان الأمريكتين، لم نصدق فحسب على ما أعلنه بالفعل، لكننا بعثنا إشارة بما يجب أن يجنبه المستقبل لاجتماعاتنا وللبنشيرة. لقد أعربت كل بلدان الأمريكتين، بدون استثناء، عن مواقفها بكرامة وبصوت مسموع وبوضوح في ما يتعلق بالأعمال الشنيعة التي وقعت يوم الأحد ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

وبدءاً من الولايات المتحدة، التي اتخذت قرارات صارمة في نفس السياق، شرفني كبار مسؤولي ووزراء الأمريكتين بالتكلم معي في ذلك اليوم، وهم سائحون كل السخط على مغتصبي السلطة في هندوراس.

لقد تلقينا اتصالات هاتفية من الرئيسة ميشيل باشيليت، رئيسة شيلي؛ والرئيسة كرسيتينا كرشنر، رئيسة الأرجنتين؛ والرئيس تاباري، رئيس أوروغواي؛ والرئيس فرناندو لونغو، رئيس باراغواي؛ والرئيس لولا، رئيس البرازيل؛ والرئيس الفارو أوربي، رئيس كولومبيا، الذي كان في واشنطن العاصمة في اليوم التالي للحوادث التي وقعت في هندوراس وكانت مأساة لديمقراطيات العالم؛ والرئيس فليبي كالديرون هينوخوسا، رئيس المكسيك. وترأس الأخير اجتماع ماناغوا لمجموعة ريو، الذي ضم كل البلدان الأعضاء

ووعي أكبر وأدوات أكثر للتصدي للمشاكل وإيجاد الحلول التي تكتسب، مثلها مثل عالم اليوم، طابعاً عالمياً على نحو متزايد ونحن جميعاً ملتزمون بالاشتراك فيها.

وهذا القرار تاريخي ومهم وهو يمكن جميع مواطني العالم من الكفاح في سبيل هذه الانتصارات العظيمة للبنشيرة. وهناك بعض من يستخفون بتلك الانتصارات. وهم يعتقدون أن استخدام القوة والعنف ستظل له الغلبة على السلام والوثام اللذين تدعو إليهما الأمم المتحدة. ولا يساورنا أدنى شك في أن مناصرة الصالح العام دائماً والاحتكام إلى أسس أمانتنا على الدوام هما المبادئ التوجيهية التي يمكننا في ظلها بلوغ هدف إنشاء عالم أفضل وملتزم جميعاً بالكفاح من أجله.

ودفاعاً عن أنفسنا وعن أطفالنا وعن الأجيال المقبلة، اتخذت الأمم المتحدة، إلى جانب جميع منظمات البلدان الأمريكية تقريباً، قراراً بشأن هذه المسألة. وتشمل تلك المنظمات منظمة الدول الأمريكية، التي تصرف بالإجماع؛ والجماعة الكاريبية ومنظمة بلدان الكاريبي، والكثير من أعضائها أصدقاء أعزاء لهندوراس؛ وبلدان اتحاد دول أمريكا الجنوبية، الذي أدان بالإجماع أيضاً الممجية والردة اللتين تسعى حفنة من مغتصبي السلطة لفرضها على بلدنا. واتخذت مجموعة ريو، التي تضم جميع بلدان أمريكا اللاتينية، هذا القرار بالأمر في اجتماع مهم مع الدول المراقبة. واتخذت البلدان المنتسبة إلى عضوية تكتل بلدان أمريكا الوسطى - غواتيمالا، السلفادور، نيكاراغوا، كوستاريكا، بنما والجمهورية الدومينيكية - هذا القرار معبرة عن إدانتها ورفضها وداعية إلى احترام القرارات الديمقراطية التي أُخذت في هندوراس.

كما تصدر هذه الجهود منظمة بلدان أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية والكاريبي المسماة البديل

وكلنا نشعر بالضعف في أوقات معينة. وفي أوقات كثيرة لا تتعدى هذه التهديدات كونها تهديدات. لكن عندما تصبح، باستخدام القوة وباستخدام الحراب، واقعا، فهذا يعني أننا، في عالم القرن الحادي والعشرين، لم نحرز بعد تقدما كافيا.

وأصبح العالم يدرك على نحو متزايد أنه لا يمكننا استخدام العنف لحسم المشاكل التي يمكن حلها سلميا وقانونيا. نحن نملك الأدوات الضرورية على المستويين الدولي والوطني في كل بلداننا، وفي قوانيننا ودساتيرنا، للانخراط في حوار والسعي، من خلال المؤسسات القانونية، لحل أي نوع من المشاكل التي قد تسفر عن أوجه قصور أو ارتكاب جريمة أو أي نوع من النشاط الذي قد يضعف بلدنا.

وأود أن أشيد بكل رؤساء الجماعة الكاريبية، الذين لن أسميهم لأن أسماءهم الإنكليزية يصعب عليّ نطقها. لكنني أود أن أشير بسرعة إلى الرئيس راؤول كاسترو، الذي كان معنا في هافانا. وخلال الأعوام الـ ٢٧ الماضية، لم يزر أمريكا الوسطى، لكنه كان معنا بالأمس، يدين هذه الجريمة التي ارتكبتها مجموعة عسكرية غاشمة. ولم تفعل تلك المجموعة شيئا سوى إنشاء فريق من النخبة يقف حجر عثرة في طريق التغيير والتحول. وكما هو حال العالم على الدوام، كانت هناك دائما مجموعة محافظة ترغب في إبقاء كل شيء على حاله، وفي الإبقاء على الوضع الراهن والمحافظة على بقاء المؤسسة بدون تغيير.

سيكون هناك دائما من يكافحون من أجل التغيير، وهذا التغيير لا يتحقق إلا بثمان. لا شيء يتحقق بلا مقابل لشعوب العالم التي تكافح لكي تجد مكانا لها، ولكي تكتسب حقوقا ولتنشئ أدوات للدفاع عن تلك الحقوق. والأمم المتحدة أحد هذه الأدوات التي تدعم الديمقراطية والحرية. واليوم، أود أن أشيد بهذه المنظمة التي هي الضامن

في المجموعة. وعقد هذا الاجتماع الطارئ بغرض محدد هو الإعراب عن آراء المجموعة بشأن اجتياح الديمقراطية الذي وقع يوم ٢٨ حزيران/يونيه في هندوراس.

كما تلقينا اتصالات من كل رؤساء دول أمريكا الوسطى، الرئيس ماوريسيو فونيس، رئيس السلفادور؛ والرئيس الفارو كولوم، رئيس غواتيمالا؛ والرئيس أوسكار أرياس، رئيس كوستاريكا، الذي استضافني في اليوم الذي طردت فيه عمليا من على متن طائرة في مطار سان خوسيه في الساعة ٦/٣٠ صباح يوم الانقلاب في هندوراس.

وتلقينا اتصالا من الرئيس دانييل أورتيغا، رئيس نيكاراغوا، الذي كان يستضيف اجتماع منظومة التكامل لأمريكا الوسطى؛ والرئيس مارتين توريجوس، رئيس بنما، الذي شارك أيضا بشكل مباشر في كل هذه المناسبات؛ والرئيس رفايل كوريا، رئيس إكوادور، الذي سافر إلى ماناغوا بهدف وحيد هو الوقوف مع ديمقراطيات العالم، لأن الكفاح من أجل الديمقراطية ليس عمل بلد واحد أو شعب واحد. وعندما يدافع المرء عن بلد أو شعب، فهو يدافع أيضا عن كل البلدان والبشرية جمعاء.

وتلقينا اتصالا من الرئيس هوغو شافيث فرياس، رئيس فترويلا، الذي شارك منذ الوهلة الأولى، عندما كشف لأول مرة التخطيط لهذا التآمر، لهذه المؤامرة ضد ديمقراطية هندوراس. لقد أعلن هذا قبل نحو أسبوع من الموعد المزمع، حيث كانت هناك بالفعل علامات واضحة على أن عناصر الدكتاتورية تعمل وأن التحضير جار وأن هذه المؤامرة - التي تمخضت عن انقلاب دموي - قد جرى تقديم موعدها.

وتلقينا اتصالا من الرئيس إيفو موراليس، رئيس بوليفيا، الذي تعهد، باسم شعوب العالم الأصلية، بإيصال أصوات الاحتجاج والشعور السائد بالاستياء البالغ. والحق، فإن لكل الرؤساء لحظات ضعف عندما نكون في المنصب،

الديمقراطية من أجل تحسين النظم الديمقراطية في بلداننا وفي الهيئات الدولية؛ وعندما أتيت إلى هنا لإدانة التجارة غير العادلة بين مختلف مناطق العالم؛ وعندما جئنا ساعين إلى إجراء تحسينات حقيقية في شروط التجارة بغية التصدي لأوجه التفاوت بين البلدان الصغيرة في أوقيانوسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية ودول العالم الكبرى، لم أعتقد مطلقاً أنني أرتكب جريمة. ولم أعتقد مطلقاً أن كلماتي دفاعاً عن حقوق الإنسان للمهاجرين هنا ستعتبرها النخبة في هندوراس هجوماً على نظام الامتيازات الذي تدعمه. فقد كنت أمارس ببساطة حقاً من حقوق الإنسان - ألا وهو حرية الفكر والتعبير والضمير.

ولم أعتقد مطلقاً أن زيادة الحد الأدنى لأجور العمال إلى مستوى تكلفة المعيشة في هندوراس ستعتبره النخبة المتكبرة في البلد هجوماً على التنمية الاقتصادية. وطلبت من وزارة العمل أن تبلغني بتكلفة المعيشة في هندوراس. وقد أخبروني أن تكلفة المعيشة تبلغ حوالي ٢٣٠ دولاراً للطعام وحده غير شاملة للمواصلات أو الإيجار أو الخدمات العامة. وأبلغوني أن تكلفة المعيشة لإعالة فرد واحد هي ٢٣٠ دولاراً. وبالتالي، فإنه ينبغي عدم التعاقد مع أي شخص بأجر يقل عن ذلك المبلغ لأنه إذا تعاقدت أسرة على مبلغ أقل لن يكون في مقدور أفرادها شراء الطعام أو الذهاب إلى المدرسة أو المحافظة على صحتهم. فلنوفر للأسرة الطعام على الأقل. وتلقيت على الفور ١٨٠ التماساً من دوائر غلاة المحافظين في البلد ضد توفير الطعام للعمال.

وبوصفي شخصية مرموقة في الدولة، فإن ذلك أقل ما يمكن أن أفعله. وأنا لا أنفي أنني كافحت بقوة عبر وسائط الإعلام من أجل حرية الصحافة في هندوراس. وإذا أذنت الدولة بنشر خبر ما، فإنه يجب أن نتمتع بحق الرد الذي جرى إنكاره بصورة قاطعة. ولقد ناضلت من أجل حرية الإعلام؛ ومن أجل نشر الحقيقة في حالة توفرها

للمدنيين في العالم. إنني مدين لتلك المنظمة وأود أن أتوجه إليها بشكري. وأشكر الأعضاء كافة، وأشكركم سيدي الرئيس.

لقد وجه لي عدد من الاتهامات في هندوراس، لكن أحداً لم يقدمني إلى محاكمة. ولم يستدعني أحد للدفاع عن نفسي. ولم يخبرني أحد بالجريمة التي ارتكبتها. ولم يقل أحد ما هو خطئي. ولم يوجه إلي أي قاض أية اتهامات. لقد توليت الرئاسة في ٢٧ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٦، بعد إجراء انتخابات بالغة الصعوبة في عام ٢٠٠٥. وفزت بفارق ٣ إلى ٥ في المائة على منافسي، الذي كان ينتمي إلى الحكومة المتولية للسلطة آنذاك، بينما كنت أنتمي إلى المعارضة.

لقد بدأنا في بلدنا عهداً جديداً، ومكرساً لمبادئ ديمقراطية واجتماعية وسلمية للغاية مع شعار واحد - ألا وهو مشاركة المواطنين. هذه جمعية وأي دولة هي بمثابة جمعية. والمشاركة يجب أن تكون في جمعية. والمشاركة ليست مجموعة من النخبة تصدر القوانين أو مجموعة من السياسيين ذوي مصالح معينة أو لا يدافعون إلا عن مصالح معينة للقيادة الحاكمة. ومشاركة المواطنين في الجمعية هي وحدها الكفيلة بأن تصبغ الديمقراطية بصبغة الشفافية التي تحتاج إليها.

كنت أعتقد أن القرن الحادي والعشرين سيكون عصراً لتعزيز الديمقراطية. ولم أتصور مطلقاً أنه سيتعين علينا أن نكافح في سبيلها مرة أخرى، كما فعلنا في العصر الحجري البدائي ولم يدر بخُلدي أن أشياء كهذه يمكن أن تحدث. وعندما تكلمت هنا في الأمم المتحدة على مدار ثلاث سنوات متتالية، مندداً بأوجه النقص الوطنية والإقليمية على الصعيد الاقتصادي - مثل تلك التي تجلت في الشهور الأخيرة - وبخصوص الشرط القديم المتمثل في المشاركة

لكنهم كانوا يتضورون جوعاً؛ وكان مليوناً شخصاً يأكلون مرة واحدة فقط كل يومين أو ثلاثة أيام وكان أطفالهم الذين يعانون من سوء التغذية لا يذهبون إلى المدرسة. وتعين علي أن أحول أموالاً مخصصة لجسر لمنحها للفقراء.

ولكنهم قالوا إنني شعبي وإنني أتحوّل إلى شيوعي وإنني أخرب البلد. وفي هندوراس، هناك الكثير من الظلم، والظلم ينتج عن عدم المساواة والقوانين التي تجعل البشر غير متساوين. فالبشر يولدون غير متساوين. والدول الصغيرة والكبيرة غير متساوية. والبعض لديهم كل شيء وآخرون ليس لديهم سوى أقل القليل. ولا أعرف من الذي قام بالتوزيع. فعندما ولدت، وجدت العالم على هذه الحالة. ولكن من المفهوم أن نظم ومنظمات البلدان والمنظمات الدولية موجودة لتقليل أوجه عدم المساواة تلك وليس لزيادة حدتها.

غير أنه يحدث في هندوراس أن معظم القوانين، التي أحترمها جميعاً، تزيد حدة أوجه عدم المساواة تلك وتديمها وترسخها على نحو دائم بصورة يصعب تغييرها. وقد أدت تلك الحالة وقدمت مشاريع قوانين إلى البرلمان، جرى حفظها، ولكن يبدو أن هذه الأعمال إجرامية. فعلى سبيل المثال، ظل قانون قابعا أمام البرلمان لمدة ثمانية أشهر، وهذا هو سبب الضغائن بيننا. وتقدمت بمشروع قانون يلزم مستخدمي خدم المنازل، الذين يوجد منهم نصف مليون ويحتمل أن عددهم يقترب من المليون، بتسجيلهم لدى الضمان الاجتماعي ليكون من حقهم وأطفالهم الحصول على الرعاية الصحية. وظل المشروع أمام البرلمان لمدة ثمانية أشهر وهم يقولون إن تسجيل خدم المنازل في نظام الضمان الاجتماعي يشكل تحدياً للبرلمان.

وذلك هو سبب الحالة التي وصلنا إليها اليوم. وإيجازاً للقول، أعتقد أن شعب هندوراس له حق المشاركة في

والتعليق عليها بعد ذلك، مع عدم التلاعب بها بطريقة: تؤدي إلى تشويه الحقائق باستمرار وبطريقة تتسم بالخديعة والتلاعب. ومع ذلك، فقد احترمت ذلك الحق لفترة وجيزة. وعلى الرغم من أنهم يكذبون ويتلاعبون، فإنهم غير قادرين على المساس ولو بعضو واحد في تلك المنظمات التي تمتلك تأثيراً رهيباً على المجتمع لأنهم يتلاعبون بالفكر الذي هو أساس الوجود البشري على هذه الأرض. والفكر هو الشيء الوحيد الذي يميزنا عن الكائنات الأخرى، ولذا يجب احترامه.

وكما قالت شخصية فرنسية عظيمة، قد اختلف معك في الرأي، ولكنني على استعداد لأن أدفع حياتي ثمناً لحقك في إبداء رأيك. حسناً، فقد قبلنا نحن أيضاً بهذه العيوب، لكننا قمنا بإدانتها في جميع المحافل. وعلى مدار ثلاث سنوات، شنت هجوماً وحشياً لشجب كل ما يجري عمله في البلد. ولا أنكر أنني أشعر بالسعادة عندما أقول إنه عند تسلمي للمنصب، كان ستة من بين كل ١٠ من مواطني هندوراس يعيشون في فقر وكانوا كذلك لعقود وقرون. وخلال أول عامين، نجحنا في خفض مستوى الفقر المدقع بنسبة ١٠ في المائة بواسطة برامج اجتماعية وتحقيق نمو اقتصادي في القطاع الخاص؛ وحققنا نمواً بنسبة ٧ في المائة في عامين. وأدى ذلك، إلى جانب جميع البرامج الاجتماعية التي أنشأناها على المستوى الوطني، إلى خفض حدة الفقر.

ولم نكن نعرف أن ذلك جريمة. وبدأت المشاكل لأن بعض الناس يتعيشون على الكلام عن الفقر وإذا جرى خفض الفقر، فإن القلق يتناهم لأنه ليس لديهم شيء يتحدثون بشأنه. ولم نكن نعرف أننا سترجع الكثيرين بالعمل مباشرة من أجل الفقراء برفع الحد الأدنى للأجور، كما ذكرت، أو بجمع الأموال لإطعام الفقراء. وأعدنا برامج لتلبية احتياجاتهم بشكل مباشر. وقالوا إنه ينبغي ألا نعطيهم المال لأن ذلك يجعل منهم متبطلين كسالى.

ستمند إلى ما بعد ولاية حكومي. لقد أقسمت على أن أنهي ولايتي في ٢٧ كانون الثاني/يناير من العام القادم، وسأظل رئيساً لهندوراس حتى ذلك اليوم، حتى إذا لم تعترف بي تلك الجماعة.

لقد طبقت ذلك القانون واستجبت لتلك المطالب وبدأت عملية إجراء استطلاع للرأي سعياً لمعرفة رأي شعب هندوراس، وذلك أيضاً اعتبر جريمة. إن نتائج استطلاع الرأي ما كانت ستكون ملزمة. فالدراسة الاستقصائية مماثلة لتلك التي تجريها شركات استطلاع الرأي المهنية مثل مؤسسة غالوب وشركة آرتورو كوراليس التي أجرت الاستطلاع في بلدي. هذه الدراسات الاستقصائية تجري لقياس الرأي العام والاتجاهات ومعرفة تفكير الناس.

إن الاستطلاع لم يكن ملزماً أو مدعوماً من الدولة أو يجري بالإكراه، ورغم أنه يجري على أساس القانون، قرر قاض أنه غير قانوني. لقد تعرض القاضي للضغط لإصدار ذلك القرار لأن المؤامرة كانت جارية بالفعل. لا يستطيع أي قاض أن يطل قانوناً، البرلمان فقط يستطيع عمل ذلك. تلك هي الديمقراطية والقانون يستكملها بضمان حقوق الإنسان. إن كل دساتير العالم في جميع البلدان، بما فيها الولايات المتحدة، تتضمن دائماً مادة تفيد بأنه ما من قانون أو ولاية أو قرار يمكن أن يقوض الضمانات التي يكفلها الدستور لمواطني ذلك البلد. تلك الضمانات جزء أساسي من حقوقنا الطبيعية لأن الناس أراقت الدماء على مدى قرون لجعلوها هي القانون ولا أحداً يستطيع تغييرها. إن كونغرس الولايات المتحدة لا يستطيع تغيير الحقوق الأساسية لمواطني ذلك البلد. ولا يستطيع أي برلمان، ناهيك عن قاضي محكمة أدنى درجة لا يريد أن يخضع للمساءلة أمام رؤسائه، أن يقرر أن استطلاعاً مدنياً للرأي غير قانوني. ولا يمكنه أن يهدر حقوقنا أو الالتفاف حول ضماناتنا الدستورية، فهذا أمر غير قانوني. وفي هذه الحالة، كان القرار جزءاً لا يتجزأ من الانقلاب.

ديمقراطيته وليس مجرد انتخاب رجال ونساء، يتنكرون لمبادئهم لحساب مصالح خاصة عندما يتولون مناصبهم. وهم لا يفعلون ذلك جميعاً. فهناك بعض الأشخاص الشرفاء والأكفاء لكن الكثيرين يتولون مناصبهم ويخونون من انتخبهم، ألا وهو الشعب. ويشرعون في الاندماج مع النخبة من مجموعة أصحاب الامتيازات.

ومن حق شعب هندوراس التكلم بصراحة بشأن الاقتصاد والتقدم الاجتماعي والتنمية. وفوجئنا في الأسبوع الماضي بسن البرلمان لقانون يتعلق بإجراء الاستفتاءات.

وينص ذلك القانون على أنه يمكن اللجوء إلى عملية الاستفتاء في هندوراس لأي سبب ما عدا المسائل المتعلقة بالميزانية أو الضرائب أو الشؤون المالية والاقتصادية أو المعاهدات الدولية أو المشاكل الاجتماعية. إذاً، ماذا كان الهدف من إقرار قانون الاستفتاء. هل كان لجرد أن يستخدم في السؤال عما إذا كان الوقت نهاراً أو ليلاً، أو عما إذا كان المرء يشعر بالحر أو البرد؟ لقد كنت آمل آنذاك أن أعمل وفقاً للقانون - أول قانون أقرته حكومتي في أول يوم تولينا فيه السلطة. لقد أبلغت البرلمان يوم توليت السلطة أنه إذا لم يكن القانون سارياً بحلول المساء، فلن أستطيع عندئذ أن أتولى مهام مناصبي في الصباح لأن إجازة ذلك الصك كانت لازمة للحكم.

لقد أجرى البرلمان بالتأكيد تعديلات على ذلك القانون في تلك الليلة، وأديت اليمين في اليوم التالي. وينص القانون الخاص بمشاركة المواطنين على أن مواطني هندوراس لهم الحق في أن يطلبوا من الحكومة دراسة المسائل ذات الاهتمام المشترك التي تعنيهم أو تؤثر عليهم.

وعمقتنى القانون، تلقيت ٤٠٠ ألف طلب من أفراد يطلبون أن تجري استشارتهم بشأن إصلاحات دستورية محتمة في البلد - وهي إصلاحات لا أستطيع إجراؤها لأنها

ويوم الأحد الماضي، جرى توزيع ١٥ صندوقاً من الكرتون لجمع قسائم استطلاع الرأي من استقصاء الرأي العام الطوعي. إن إجراء استقصاء كهذا يحتاج لجهد جبار في هندوراس. لقد كنا نأمل أن نصل إلى ١,٥ ملايين فرد، لكن ليس هناك هواتف أو مكاتب بريد في المناطق الريفية في هندوراس، كما هو الحال ربما في السويد وسويسرا. ولو كنت في ستوكهولم لأمكنني إجراء استقصاء عبر الهاتف أو البريد، لكن في هندوراس، هناك مناطق نائية وبلدات وقرى صغيرة يصعب الوصول إليها في الريف المتناثر السكان، حيث يفتقر الناس حتى إلى وسائل الاتصال المكتوبة. كيف يتسنى لنا استطلاع آرائهم عندما ترفض القوات المسلحة توزيع المواد اللازمة للاستقصاء؟ إنها تسيطر على كل اللوجستيات، كما كانت طوال الأعوام الـ ٣٠ الماضية. لقد رفضت عمل ذلك وثار. لذلك قلنا إننا لن نحري الاستقصاء.

لكن، في نفس الوقت، ثار الشعب نفسه، العمال وأعضاء النقابات وعمال المزارع والجماعات المدنية والسكان الأصليين وقالوا: ”سنحري الاستقصاء الرئاسي. وفروا لنا المواد“. وبدأت العملية، ومرة أخرى أبلغت بأنها جريمة، رغم حرية التنقل في البلد. وقدت مسيرة شارك فيها ألف مواطن لاسترداد المواد الانتخابية من السلاح الجوي في هندوراس. وعندما وصلت، طمأنني الجيش الذي قال لي: لقد انتخبك الشعب، ونحن نحترم ذلك. ماذا يمكنني أن أفعل لك؟ قلت: أعيدوا مواد الاستقصاء. وقالوا: لا مشكلة. وسمحوا لي بالدخول وأعطوني المواد. وأبلغت الشعب بذلك، وخلال ٢٤ ساعة تم توزيع المواد في جميع أنحاء البلد، وهو ما تطلب التخطيط له ستة أشهر.

وحضر مراقبون من ٣٧ بلداً إلى هندوراس يوم السبت، بما في ذلك مراقبون من منظمة الدول الأمريكية. واجتمع البرلمان وأعلن عدم ترحيبه بالمنظمة لأنها

لقد اعتقلت، بأمر قاض، وطردت بالقوة من بلدي. ثارت القوات المسلحة وأبقت البلد في حالة شلل قرابة ثلاثة أيام. لقد جرى إطلاق النار على حافلات تقل مسافرين. وحتى يوم أمس، كان عدد الذين أصيبوا واعتقلوا في الشارع ١٦٠ شخصا. واعتقل وزراء الحكومة وجرى نفيهم. وحتى يوم أمس، كان حوالي ١٤٠ شخصا قد تعرضوا للضرب والإصابة. لقد نزل الناس إلى الشوارع. وأعلن العمال إضراباً عاماً أصاب الأعمال التجارية بالشلل، وجرى إيقاف المواصلات العامة بشكل طوعي وأغلق سائقو سيارات الأجرة المدينة والتزم المدرسون منازلهم وأعلنوا إضراباً عاماً حتى استعادة سيادة القانون التي صوتوا لها والتي يؤمنون بها.

وسيطر الجيش على المطارات. وسيطر عسكريون يرتدون زياً مموها على كل محطات الإذاعة ولم ييثوا سوى الموسيقى أو برامج عن قضايا غير ذات أهمية، وظلوا صامتين بشأن الحالة. إن البلد في حالة صدمة. لقد ارتكبت جريمة في حق الإنسانية علناً في هندوراس، جريمة رفضها الجميع بغض النظر عن مشاربهم. ووقتما تسود القوة الغاشمة على التعقل تعود البشرية إلى البدائية. ويعود الإنسان إلى حياة الكهوف وقانون الغابة، حيث تتحكم القوة في كل شيء.

واليوم استجبت لدعوة الجمعية العامة وأشعر بأنني أكثر التزاماً تجاه البشرية من أي وقت مضى. ولا أعتقد أن الإنسان أسوأ عدو لنفسه. صحيح أننا نكافح وتنافس فيما بيننا، لكنني أؤمن بالمبدأ المسيحي الذي يقول إن كل البشر أخوة. يجب ألا يحيد بصرنا عن الطابع المقدس لكل شخص. لكن هناك من يسعون إلى إيقاظ الشر والخبث والخسة الكامنة داخل كل فرد واستغلالها، ويجب ألا يفلت هؤلاء من العقاب. يجب معاقبتهم بصرامة لكفالة عدم تكرار هذه الأعمال في مكان آخر من العالم.

والأهم من ذلك أن أترك الناس متمكنين بفضل تلك الحقوق.

كان شعار حملتي الانتخابية قبل ثلاث سنوات ونصف هو "تمكين المواطنين" - أي كيف نستطيع تمكين المواطنين وضمان حقوقهم؟ من الواضح أن ذلك يمكن القيام به من خلال المزيد من التعليم وتحسين الصحة والمزيد من برامج محو الأمية. وتلك طريقة تحقيق تمكين المواطنين وكان الاقتراع لذلك الغرض. وكان أول قانون اعتمدته يهدف إلى بلوغ ذلك الهدف.

وأوضحت دائما وبشكل كامل أن بوسعنا التعويض عن أوجه القصور في ديمقراطيتنا وعدم المساواة في قوانيننا بتعزيز مشاركة مواطنينا. فعندما يكون لديك مواطنون أقوياء ومجتمع مدني قوي وشعب لديه وعي ذاتي، فإن الهرم الذي حكم على الدوام يخسر سلطته وتبدأ العدالة تسود. وبالتأكيد، حتى الشخص العادل سيخطئ إذا أتيحت له الفرصة. وإذا أطلقتم أيديهم، فإنهم سيستغلون استعمال سلطتهم. امنحوا السلطة للشعب؛ ولا تخشوا منه. وقد قبلت المشاركة الشعبية بالفرض في الثورة الفرنسية لأنهم كانوا يعرفون أن الناس لا يمكنهم القراءة ولا الكتابة وكانوا يفكرون بهذه الطريقة، "كيف يمكن لهؤلاء الناس الوضيعين أن يحكموا وهم لا يستطيعون القراءة أو الكتابة؟ كيف يمكن لهم أن يحكموا؟".

ولقد حزمنا أمرنا حينذاك. وقررنا أن صوت الشعب هو صوت الرب وأنه يجب احترامه. وإذا كنا لا نؤمن بذلك، فالأفضل ألا نتكلم عن الديمقراطية. بحق السماء، الديمقراطية هي الشعب. وخلص جميع من درسوا هذا الموضوع إلى أن الشعب يجب أن يتجاوز مجرد انتخاب ممثلين له ويجب أن يبدأ المشاركة حقا في القضايا.

جاءت لمراقبة عملية الاقتراع وكذلك عدم ترحيبه بالمراقبين الـ ٣٧ الذين وصلوا يوم السبت.

واجتمعت مع السفراء المعتمدين في هندوراس من جميع أنحاء العالم ومع ممثلي البلدان الـ ٣٧ ليلة السبت. وكنت حينئذ أشارك في برنامج تلفزيوني حتى الثانية صباحا لتوجيه تعليمات بشأن الكيفية التي سيمضي بها الاقتراع. سيكون هناك سلام ولن يكون هناك عنف. فأنا لا أمارس العنف وأنا لست شخصا يستخدم الأسلحة. وأعارض العنف على الدوام بسبب اقتناعاتي الشخصية.

وكنت على شاشة التلفزيون في الثانية صباحا. وغادرت في الثانية صباحا وذهبت مباشرة إلى الأشخاص الذين كانوا يستطلعون خيارات الناخبين بعد الاقتراع. وهم يجرون استقصاء في العاشرة مساء واستقصاء في الثانية صباحا وآخر في الرابعة صباحا. وذهبت لأعرف الكيفية التي سيجمعون بها النتائج - أولا، النتائج غير الرسمية، ثم في الثامنة مساء، الأرقام النهائية للنتائج الأولية التي من شأنها تحديد اتجاه الأصوات المؤيدة والأصوات الرافضة.

ما هو السؤال الذي كان مدونا في بطاقة الاقتراع؟ لقد كان السؤال: "هل ترغب في أن ترى استخدام صندوق اقتراع رابع في الانتخابات المقبلة؟". وبعبارة أخرى، كان السؤال لتحديد ما إذا كانت ستجرى انتخابات بالفعل. ففي هندوراس، يكون صندوق الاقتراع الأول لاختيار الرئيس والثاني للعمد والثالث لأعضاء البرلمان. وكان الرابع سيستخدم لطرح أسئلة تتعلق بالمصلحة الوطنية مثل مشاركة المواطنين، عبر جمعية تأسيسية محتملة، في الحكومة المقبلة لأن الصندوق الرابع سيستخدم في الانتخابات المقبلة. ولن يكون لي وجود في تلك الانتخابات حيث سأكون في مرحلة التأهب لترك المنصب، ولكني أرغب في أن أخلف إرثا إصلاحيا وأن أترك الناس مشاركين ولهم حقوق كاملة،

تيغوسيغالبا. ولديّ بالفعل مزرعة حيث أنني أنتمي إلى منطقة ريفية. وأمتلك أرضا هناك. وأنا أفلح الأرض. فأنا مزارع ومربي ماشية هناك ولكن في تيغوسيغالبا، فإن ذلك المنزل هو كل ما أملكه أنا وأسرتي. ولذلك، فإن هذا هو مكان نمومي. ومتزلي يشرف على الشارع مباشرة.

وفي حوالي الخامسة والربع صباحا وأنا ما زلت ما بين النوم واليقظة، بدأت أسمع أصوات صباح وضربات وطرق على الباب الأمامي للمنزل وصرخات تنم عن الذعر. واستيقظت وأنا ما زلت بملابس النوم وذهبت إلى النافذة وفتحتها ورأيت كتية كاملة من الرجال المثلثين والمسلحين بالبنادق وهم يدفعون حراسي إلى الشارع ويوثقونهم ويشتبكون معهم في قتال بالأيدي. إن هذه لحظات لا أرغب في تذكرها لأنه مما يمزق نياط قلبي أن أرى البشرية تتردى.

وشخصت ببصري إلى السماء وسألت الله، "ما هذا؟ ألهذا أتيت بي إلى هذا العالم، لتضعني في مواجهة الهمجية مرة أخرى؟" وقلت، وليسامحي الله على ذلك، "يا رب، لقد خنتني. ما الذي تريده مني؟" وكنت أحرق في مواسير البنادق.

وعندها بدأ إطلاق نيران المدافع الرشاشة. وبدأوا يدقون جرس الباب ودمروا الأقفال على باب متزلي الأمامي. وتغلبوا على ١٠ أو ١٥ حارسا يتولون حمايتي يوميا. وأوثقوهم وأخضعوهم وضربوهم. وكان هناك أشخاص ضربوا بالفعل ولكنهم اقتيدوا إلى الثكنات ولذلك، فإن أحدا لا يعرف كيف حالهم. ثم بدأوا في تخطيط الباب الأمامي لمتزلي.

وكان الأشخاص الوحيدون في المنزل هم ابنتي البالغة من العمر ٢١ عاما في حجرة أخرى وخادمتها والخدم في الطابق السفلي. وجريت إلى الطابق السفلي على الفور بملابس النوم. ونزلت الدرج واختبأت من الطلقات لأن

وكان السؤال: "هل ترغب في أن ترى صندوق اقتراع رابعا في الانتخابات المقبلة ليتسنى التشاور مع الشعب؟". ولم يكن صندوق الاقتراع الرابع لاتخاذ قرارات، ولكن للتشاور مع الشعب بشأن إمكانية إنشاء جمعية دستورية في الحكومة المقبلة لتنقيح الإطار الدستوري وضمان فتح باب المشاركة أمام شعب هندوراس، لأن الشعب في هندوراس غير مسموح له بالاشتراك في الحكم بشكل مباشر. فالدستور يحد من هذه المشاركة ويحظرها.

وكنت قد شرحت الاستفتاء لهم بالفعل. فبعض مواد الدستور جامدة ويقول المشرعون إنه لا يمكن تعديلها. إن الحجارة يمكن تحويلها بالتأكيد لكن عقول بعض الناس مغلقة بإحكام على أفكار معينة. ولذلك، فإن هذا السؤال لم يوجد أي التزامات جديدة للدولة. وإذا كان جواب الناس "نعم"، فإن ذلك كان من شأنه ببساطة إتاحة خيار التقدم بطلب إلى البرلمان للموافقة على صندوق الاقتراع الرابع.

وشرحت كل هذا في برامج تلفزيونية وإذاعية حيث تكلمت حتى الثانية صباحا بعد الاجتماع مع منظمي استطلاعات الرأي. ثم غادرت إلى متزلي. وكانت الساعة حوالي الرابعة صباحا عندما وصلت إلى متزلي. ووددت أن أكون أول من يدلي بصوته وأول من يعبر عن رأيه، كما اعتادوا أن يقولوا، في السابعة صباحا وأن أبدأ بالاقتراع عبر محطات الإذاعة وقنوات التلفزيون الوطنية.

ونتيجة لكل هذا العمل، نمت لفترة قصيرة جدا، ربما لمدة ساعة، حتى الخامسة والربع صباحا. وأنا أعيش في منزل من منازل الطبقة المتوسطة في قلب تيغوسيغالبا في حي يضم الكثير من المنازل. ولا تتجاوز مساحة متزلي ١٤ × ٢٠ مترا. وهو بيت صغير. وهو المكان الذي عشت فيه دائما وسأعيش فيه دائما. وليس لديّ منزل آخر في

المتحدة، وهو لا يملك جيشا. وبدأت أتلقى اتصالات هاتفية من العديد من الرؤساء، كما ذكرت آنفا. لكنني أتساءل، هل هذه هي الديمقراطية التي نناضل من أجلها - هذه البربرية وهذا الانتكاس؟ هل نعود إلى عصر الدكتاتورية؟

في الثمانينات، قاتلت من أجل عودة النظام الدستوري إلى بلدي بعد دكتاتورية. وبحلول العام القادم ستكون قد عشنا ديمقراطية لفترة حوالي ٢٨ إلى ٣٠ عاما. وناضلت من أجلها لأنني كنت أعارض حالات الاختفاء. وفي بلدي اختفت مئات الأسر التي لم يعثر عليها بعد. وهناك أمهات وأيتام يكافحون للعثور على رفات أحبائهم الذين لم يعثر أبدا على جثثهم. لقد ناضلت ضد الدكتاتورية لأن الدكتاتورية تقمع.

هذه هي الحالة في هندوراس اليوم. ترسخت الدكتاتورية والقمع في البلد. ناضلت من أجل النظام الجديد والشعب أيده، لكن النخبة رفضته. إنهم يعيشون على القمع. وبمجرد أن يشعروا بالضغط، يلجأون إلى القوة العاشمة بدلا من محاولة إيجاد سبيل قانوني وسليم. البلد يرتد وتستأنف الدولة سلوكها الإجرامي. إنني هنا أولا وقبل كل شيء كي أشجب تلك الأعمال.

لا أريد أن ينظر إلى باعتباري رئيسا يسعى للعودة إلى بلده لمجرد أن يكون رئيسا. إن الرئاسة، في رأيي، ليست أكثر من وسيلة للحياة والنضال باسم المجتمع والخدمة الشعب. إنها غير ذات شأن.

لقد قال الشاعر الهندوراسي ألفونسو غيلين سيلايا - الذي اشترك معه في نفس اسم العائلة إذ إنه جدي، إن ما يهم في الحياة ليس أن تكون شاعرا أو فنانا أو فيلسوفا، إنما ما يهم أن يشعر المرء بالكرامة والسعادة والفخر لعمله وأن يتقن عمل الأشياء على أي مستوى ما دام يشعر بالرضا عن أعماله.

الرصاص كان يتطاير في كل مكان من حولي. وسمعت دوي طلقات وكان الدوي مرتفعا لرصاصات أطلقت من أسلحة كبيرة العيار. واختبأت خلف إحدى وحدات تكيف الهواء في الخارج. وبمجرد انهيار الأقفال وتحطيمهم للباب، دخلوا المنزل وتحفظوا علي. وكان هاتفي المحمول ما زال في يدي لأنني كنت أتكلم مع الصحفيين لمعرفة ما إذا كان بوسعهم إدانة ما يحدث. وكان معي صحفي على الخط. وأمسكوا بي تحت تهديد السلاح حيث كان ما يزيد على ثماني بنادق ثقيلة مصوبة نحوي، بما في ذلك واحدة نحو وجهي، وذلك في أيدي رجال ملثمين لا يرى منهم سوى أعينهم وكانوا يعتمرون الخوذ ومسلحين بالكامل ويرتدون صدارات ومعهم بنادق ومسدسات وسكاكين. وقالوا وأسلحتهم مصوبة نحو رأسي ووجهي، "ألق بالهاتف المحمول وإلا سنطلق عليك النار! هذا أمر عسكري. ألق بالهاتف! ألق بالهاتف وإلا سنطلق عليك النار! ألق بالهاتف!". وأحاطوا بخادمكم المتواضع.

واقترب أحدهم مني في نهاية المطاف وانتزع الهاتف المحمول من يدي. وقلت: "إذا كانت قد صدرت إليكم الأوامر بقتلي، فاطلقوا النار إذن. لا يمكنني منعكم. افعلوا ذلك. إذا كانت لديكم أوامر باغتيالي، افعلوا ذلك الآن. لا تجعلوني أعاني أكثر من ذلك". وجذب أحدهم ذراعي اليسرى وآخر ذراعي اليمنى وقالوا "سوف نفتادك معنا". وسحبوني ووضعوني في مركبة وبعدها بـ ١٥ دقيقة وضعوني على متن طائرة. وبعد ٤٥ دقيقة، كنت في كوستاريكا وفتحوا باب الطائرة وأنزلوني في المطار في كوستاريكا وأنا ما زلت بملابس النوم. وبالنسبة لابنتي، فإنه لا يمكنني الحديث عما جرى وإلا فإنني سأحتقن من الألم والغضب.

وتوجه الرئيس أوسكار أرياس إلى المطار واستقبلني شخصيا. كوستاريكا بلد ليس فيه انقلاب. إنه بلد ديمقراطي وربما يكون أقدم ديمقراطية في الأمريكتين، باستثناء الولايات

إن ولايتنا نابعة من الشعب، وباسم الشعب والخدمة ورعاية الشعب.

يجب ألا يفلت مرتكبو الجرائم من العقاب. إنني مسيحي ودائما أسامح وأعفو. لا أريد أن أنظر إلى أحد بكراهية. إنني أسامح دائما حتى أولئك الذين أذوني، لكن التاريخ والشعب وكرامة الأمة لن تتسامح مع هذا العمل البربري الذي وقع في بلدنا وكشفنا أمام أعين العالم، وأدى إلى تقويض المكاسب التي حققناها بالجهد والحب والاهتمام.

وفي خطاب غيتسبرغ، قال أبراهام لنكولن إن "حكومة من الشعب ويديرها الشعب من أجل الشعب لن تزول من على وجه الأرض". ذلك هو ما نتمناه نحن مواطنو القرن الحادي والعشرين. هذا ما جاء مواطنو العالم وكل بلدانه إلى هنا اليوم للدفاع عنه.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الجميع على مشاركتهم الكريمة في هذه الجلسة مع الرئيس سيلايا، الذي جاء إلى هنا ليتكلم أمام الجمعية العامة. وأعتقد أن هذه كانت حقا جلسة تاريخية وهامة.

بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٢٠ من جدول الأعمال. رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٠.

وأن تكون رئيسا فرصة مهمة كي تكون في الخدمة. لكنني أطالب باستعادة الحقوق التي ناضلت من أجلها، لأنها الأدوات التي سيستخدمها أولادي وأحفادي والأجيال القادمة، وإن كانوا فقراء، في النضال من أجل حقوقهم.

لقد قال الشاعر السلفادوري، روك دالتون، إن مشاكل العالم هي أن القوانين يسنها الأغنياء والأقوياء وذلك هو سبب وجود فقراء كثيرين. فالفقراء لا يشاركون. ويوم يسن الفقراء القانون سيكون يوم ينتهي فيه الفقر وسنعيش جميعا في أحوال أفضل.

نحن ندين بشدة بكل قوتنا الأعمال التي وقعت في هندوراس - لكن ليس لأنني الرئيس الذي اختطف ونفّي قسرا من بلده. وإذا أصبحت هذه سابقة، فلا يمكن للمرء إلا أن يتخل كيف سيشعر الرؤساء في أماكن أخرى، خشية أن تنور جيوشهم عليهم إذا قالوا شيئا أو فعلوا شيئا يواجهون معارضة بشأنه.

لا يوجد قانون واحد في بلدي يسمح بالإطاحة برئيس. لم تجر محاكمة لإدانة رئيس. وينبغي إجراء استفتاء بشأن احتمال عزل رئيس، وذلك أحد الإصلاحات التي تصورناها للحكومة القادمة. وإذا قصر رئيس في أداء مهامه، يجب أن يترك منصبه، لكن الشعب هو الذي ينبغي أن يقيله، كما أكدت، إنه هو الحكم الوحيد.

وفي بلدي، لا يستطيع البرلمان أن يعين رئيسا. سيكون ذلك أمرا شاذًا. وليس للبرلمان أن يعين نائبا أو عمدة أو عضوا في مجلس الشيوخ. فالشعب فقط هو الذي يملك ذلك الحق. إن كونغرس الولايات المتحدة لا يعين الرئيس. الرئيس ينتخبه الشعب. وقد انتخب الشعب خادمتكم المتواضع. ويجب احترام الشعب وكرامة هندوراس ومن شاركوا منا بشكل مباشر في صنع القرار وأنا منهم.